بحث بعنوان

تكنولوجيا إجراءات التقاضي وثقة المتقاضين في تطبيقها

Techniques of judge procedures and the confidence of those required in their applications

سعيد محمد علي عبدالعالي

كلية الشريعة والقانون،(محاضر) جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية ، ليبيا

البريد الالكتروني : saiedmohmed122@gmail.com

مستخلص البحث:

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على تأثير التكنولوجيا على التقاضي ، وحيث نحاول عرض ماهية التقاضي الالكتروني ، والتجارب العربية في مجال التقاضي التكنولوجي او الالكتروني أو التقاضي عن بعد، وكذلك نشير الى التجارب العربية في مجال التقاضي الالكتروني ، وخصائص القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية الى جانب عرض اهم التحديات او المعوقات التي قد تواجه التقاضي الالكتروني في الدول العربية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لبيان النصوص المتعلقة بالضمانات المتعلقة بحماية المتقاضين في القضاء الالكتروني ، والتعرف على تجارب الدول العربية في مسار القضاء الالكتروني أو القضاء عن بعد. توصلت الدراسة الى أن التقاضي الالكتروني يساهم في تحسين سرعة العمل في نظام العدالة، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لتسريع اجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام.، ويقلل التكاليف، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة العمل وتقليل الاجراءات الورقية والمتعلقة بالإجراءات الإدارية

كما توصلت الى عدم تفاعل التشريعات النافذة مع التشريعات الحديثة العالمية والقوانين النموذجية التي صدرت عن الامم المتحدة وخاصة التشريعات الارشادية المتعلقة باستخدام الوسائل الالكترونية في المعاملات المدنية والتجارية .

الكلمات المفتاحية: القضاء– التكنولوجيا – التقاضي الالكتروني– **المتقاضين– إجراءات التقاضي.**

Abstract:

The study aims to shed light on the impact of technology on litigation، and we attempt to present what electronic litigation is، and the Arab experiences in the field of technological، electronic، or remote litigation. We also point out the Arab experiences in the field of electronic litigation، and the characteristics of digital judiciary and virtual courts، in addition to presenting the most important Challenges or obstacles that may face electronic litigation in Arab countries.

The study relied on the comparative analytical approach to clarify the texts related to the guarantees related to the protection of litigants in electronic judiciary، and to identify the experiences of Arab countries in the path of electronic judiciary or remote judiciary.

The study concluded that electronic litigation contributes to improving the speed of work in the justice system، as technology can be used to speed up litigation procedures and implement judgments، and reduces costs، as technology can be used to improve work efficiency and reduce paperwork and administrative procedures.

It concluded that the legislation in force does not interact with modern international legislation and model laws issued by the United Nations، especially the guiding legislation related to the use of electronic means in civil and commercial transactions.

Keywords: The judiciary - technology - electronic judges - litigants - judges' procedures

المقدمة (موضوع البحث):

اتصفت الثورة التكنولوجية في العقد الاخير بالتطور الهائل والسريع، ولم يقتصر هذا التطور على مجالات الانتاج او التجارة أو الصناعة، كما كان في السابق، اذ امتد هذا التطور ليشمل كافة المجالات، وخاصة في مجالات الاتصالات ، حيث تطورت التقنيات الرقمية وربط البيانات وسرعة وحرية تداولها بشكل كبير ، وظهرت العديد من التطبيقات التي أثرت على ثقافة واساليب التعامل بين الافراد، وغير ذلك من التطبيقات التي تتطور بشكل سريع.

ولقد باتت التكنولوجيا أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة وتشمل هذه الجوانب اجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، والتي تعتبر من اهم الاجراءات في النظام القضائي .

وتسعي العديد من الدول والسلطات القضائية الى الاستفادة من التكنولوجيا لتسهيل الاجراءات وانفاذ الاحكام وتحسين جودة العدالة .

يتمثل دور التكنولوجيا ايضا في توفير الأدوات والحلول التكنولوجية التي تساعد على تسريع العمليات وتقليل الخطأ البشري، كما أنه يساعد على تحسين جودة العدالة من خلال زيادة الشفافية وتسهيل الوصول الى المعلومات القانونية والقرارات القضائية.

ويكتسي التقاضي الالكتروني اهمية كبيرة نتيجة لحداثة خاصة بالنسبة للمنظومة القضائية العربية، كذلك باعتباره آلية متميزة لمواجهة الظروف الطارئة التي من شانها اعاقة السير السهل للإجراءات القضائية لا سيما في ظل انتشار الازمات والاوبئة كالازمة التي شهدها العالم في خلال عام 2020 وهي ازمة كورونا واجراءات التباعد بين المواطنين وغير ذلك من الظروف، حيث ان التقاضي الالكتروني يساهم في حل صعوبة الحصول على الأدلة من الشهود لاستحالة حضورهم امام السلطات المختصة، وهذا فضلا عن دوره في حماية الشهود المعرضين للخطر بالحفاظ على سرية هويتهم وامانهم، مع ارتباط التقاضي الالكتروني بحقوق الافراد وحرياتهم متي ظهر هذا الارتباط في سرعة الفصل في الدعاوي القضائية .

اشكالية البحث :

ان مرفق القضاء كغيره من المرافق العامة للدولة يحاول مواكبة التطورات والتغييرات التي يشهدها العالم في مجال التقنية وتطوير قطاع العدالة بهدف تطبيق ما يسمي بالتقاضي الالكتروني في سبيل تحقيق الاستغلال الأمثل للتقنيات التكنولوجية باختلاف انماطها عبر مراحل المحاكمة الجنائية العادلة من لحظة تقديم الشكوى وتحريك الدعوي العمومية حتي اصدار الاحكام.

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن ماهية التقاضي الالكتروني الالكتروني، وتحقيق الاهداف المرجو تحقيقها من خلال تسليط الضوء على التقاضي الالكتروني باعتباره موضوع الوقت الحالي، مع توضيح تأثير التقاضي الالكتروني كبديل للتقاضي الالكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة ويضاف الى ذلك اعطاء نظرة تقييمية لواقع التقاضي الالكتروني في الحياة العملية وليس فقط من الناحية القانونية الموضوعية بإظهار التحديات التي يواجهها التقاضي الالكتروني في طريق تطبيقه على ارض الواقع.

أهمية البحث:

بمقتضي التفاعل مع التقدم التقني والاستفادة منه في جميع مناحي الحياة خاصةً في الجانب القضائي كان هناك ما يطلق عليه التقاضي الإلكتروني، الذى يمكن الأشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور أطرافها والقيام بكافة الإجراءات من خلال وسائل إلكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية؛ تتميز بسرعة إنجاز الدعاوى وتبسيط إجراءات التقاضي من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة، كل ذلك مصحوب بالمحافظة على أمن المستندات المقدمة إلكترونياً وحفظها من التلاعب، مع إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم بذلك، لذا تأتى أهمية هذه الدراسة لأهمية موضوع الدراسة نفسه ألا وهو توضيح أحكام التقاضى الإلكترونى.

خطة البحث :

تم تقسيم الدراسة في مبحثين حيث نشير في المبحث الأول ماهية التقاضي الالكتروني ، وذلك بتعريف وخصائص التقاضي الالكتروني ، كما نشير في المبحث الثاني الى متطلبات القضاء الالكتروني والثقة في تطبيقاته من حيث مستلزمات ومتطلبات القضاء الالكتروني الاجرائية

والامنية وكذلك تجارب الدول العربية التي طبقت القضاء الالكتروني ، وبناء على ذلك تم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الاول : ماهية التقاضي الالكتروني

المطلب الاول : تعريف التقاضي الالكتروني

المطلب الثاني :خصائص التقاضي الالكتروني

المبحث الثاني : مقومات القضاء الالكتروني والثقة في تطبيقاته

المطلب الاول : دعائم القضاء الالكتروني الاجرائية والامنية

المطلب الثاني : انخراط بعض الدول العربية في تطبيق القضاء الالكتروني

فرضيات البحث:

تقوم فرضيات البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: ان الثورة التكنولوجية لها تأثير على كافة مناحي الحياة ومنها التقاضي

الفرض الثاني: ان التقاضي الالكتروني له متطلباته الأمنية والاجرائية

الفرض الثالث: ان تجارب الدول العربية لا زالت في طور الاستعداد للتعامل مع التقاضي الالكتروني

الدراسات السابقة :

عبدالله الخطيب، تجربة نظام ادارة الدعوي الالكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة ومدى مراعاته لضمانات التقاضي الاساسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 38، السنة 2024.

تناولت الدراسة نظام إدارة الدعوى الالكتروني والتحديات التي تواجهه في تحقيق ضمانات التقاضي الأساسية، وذلك بحسب التشريعات النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومطابقتها مع الممارسات المتبعة من قبل الجهات القضائية في الدولة، وتبرز أهمية هذا البحث في تبيان نتائج حلول نظام القضاء الالكتروني محل نظام القضاء التقليدي، فقد أصبحت جميع الإجراءات

من قيد الدعوى، وتقديم المذكرات، وإجراء المحاكمات وإصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها تتم عن بعد ومن خلال نظام إدارة الدعوى الالكتروني، الأمر الذي أثار التساؤل عن مدى توفيره لضمانات التقاضي الرئيسية.

محمد فوزي ابراهيم محمد، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الانسانية، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة 2022.

سعت الدراسة الى القاء الضوء على الثورة الرقمية في المجال القانوني، وبخاصة المنظومة القضائية ، حيث تناول البحث التعريف بالثورة الرقمية ومدي تأثر المجال القانوني بالتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة التعرف على التقاضي الالكتروني واجراءاته، وتوضيح ماهية المحاكم الافتراضية، كما يسلط الضوء على مزايا وخصائص القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق القضاء الرقمي في مصر.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لبيان النصوص المتعلقة بالضمانات المتعلقة بحماية المتقاضين في القضاء الالكتروني ، والتعرف على تجارب الدول العربية في مسار القضاء الالكتروني أو القضاء عن بعد.

المبحث الأول

ماهية التقاضي الالكتروني

ان تطبيق ادارة قضائية معلوماتية بشكل صحيح في محكمة ذات تقنية معلوماتية عالية تكشف لنا بأن هناك بعض الخطوات التي يمكن الغائها باستخدام هذا النظام الذي يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي كانت متبعة في النظام التقليدي لرفع الدعاوى القضائية

ويمكن اجراء التقاضي الالكتروني من خلال إتباع اجراءات محاكمة متطورة ترتبط بخطوط شبكية ذات تقنية عالية يتوفر فيها اتصال آمن من بين اقسام وفروع المحاكم ضمن اختصاص مكاني واسع، حيث تشتمل هذه المحكمة على انظمة وبرامج متعددة كنظام ادارة البوابة الالكترونية ونظام المرافعات ونظام الاتصالات الادارية وادارة القضايا ونظام التسجيل الصوتي

ونظام ادارة المحتويات ونظام ادارة الاداء اضافة الى ادارة خدمات تقنية المعلومات التحتية من أجهزة وبرامج وأمن المعلومات بالإضافة الى الكادر البشري (1).

وهم القضاة المعلوماتيين الذين ينظرون الدعاوى ويصدرون الاحكام بموجب وسائل تقنية وحاسوبية ويمتلكون حصيلة معلوماتية واسعة تساعدهم على استخراج القوانين والاحكام بأقل جهد وأسرع وقت وكذلك الموظفين الآخرين وهم الاداريين منهم كتبة المواقع الالكترونية وآخرون يقومون بمهمة ادارة المواقع الالكترونية والذين يمارسون واجبات متعددة أهمها التحقق من الهوية الالكترونية وحجية المستندات الالكترونية ودعم الادارة العليا وتنظيم اجراءات العمل الادارية والاهتمام بإدارة التغيير وبنى الاتصالات التحتية وتطوير الموظفين(2).

المطلب الاول : تعريف التقاضي الالكتروني

المطلب الثاني :خصائص التقاضي الالكتروني

المطلب الأول

تعريف التقاضي الالكتروني

التقاضى الإلكتروني مصطلح قانوني حديث التعبير لم يطرح حتى اليوم كنظام قانوني قائم بذاته نظراً لحداثته من جهة وعدم تطبيق مضامينه المشتملة على نوع جديد من المرافعات فى الأنظمة القضائية لدى غالبية دول العالم من جهة أخرى.

(1)الخطيب،(2024)، عبدالله ، تجربة نظام ادارة الدعوي الالكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة ومدى مراعاته لضمانات التقاضي الاساسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 38، السنة 2024، ص76.

(2)محمد ، (2022)، محمد فوزي ابراهيم ، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الانسانية، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة 2022، ص155.

ويعتبر مفهوم التقاضي الإلكتروني مفهوماً حديثاً، ظهر نتيجة ظهور تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي انتشرت عالمياً، وتنوعت خدماتها واستخداماتها وشملت مجال القضاء، وقد ظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص الإنترنت(3).

التقاضي لغة :

من قضي والقضاء واصلة قضائي لأنه من قضيت ...والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم ، واستقضي فلان اي جعل قاضيا يحكم بين الناس واما التقاضي فمعناه في اللغة القبض ، لأنه تفاعل من قضى يقال : تقاضيت ديني واقتضيته بمعنى أخذته ، ويقال : تقاضيته حقي فقاضيته اي تجازيته فجزانيه (4).

وبذا يكون التقاضي لفظا مأخوذا عن الفعل (قضى) على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاء وتقاضيا ، والتقاضي دال على المشاركة في فعل معين على سبيل المفاعلة والمنازلة بهدف الوصول الى حكم قاطع في خصومة ما(5).

التقاضي الإلكتروني اصطلاحاً:

هو توفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الإنترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة –من قضاة– بنظر الدعوى، ولأطراف الدعوى والنيابة العامة إجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن إثبات صحته، كوصول الدعوى وتسجيلها وإيداعها، والاطلاع عليها من خلال أشخاص معروفين بموجب تخويل لهم بهذه التصرفات .

عرفه جانب من الفقه بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني؛ حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات

(3)هندي، أحمد ، 2014، التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

(4) لسان العرب، ابن منظور، دون تاريخ نشر، مادة قضي.

(5)محمد ، محمود مختار، 2021، نظام ادارة الدعوي المدنية، دراسة مقارنة بين القانون الاماراتي والفرنسي، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، العدد 30،ص16.

وعرفه البعض الآخر بأنه نظام قضائي معلوماتي جديد تم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية، بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على التقاضي وتنفيذ الأحكام إلكترونياً(6).

وعرفه البعض الآخر بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية.

ولقد أورد الفقه القانوني تعريفاً للتقاضي الإلكتروني بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية الإنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها، وتنفيذ الأحكام بهدف الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين .

وبعد أن تعرضنا لمجموعة من التعاريف الخاصة بالتقاضى الإلكترونى يمكننا أن نضع تعريف للتقاضي بأنه سلطة المحكمة القضائية المتخصصة فى الفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال الإنترنت، بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين.

(6)Marwan, M. A. (2020). Remote litigation: Any guarantees for fair trials in light of the draft law on electronic media in judicial procedures, Journal of Business Disputes. 59, 151-162.

المطلب الثاني

خصائص التقاضي الالكتروني

ان اهم ما يتميز به نظام التقاضي عن بعد مجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطور في ظل ثورة تكنلوجيا المعلومات التي احدثت نقله نوعية في مجالات الحياة المعاصرة حيث يتميز الاول عن الثاني بتجنب إهدار الوقت و بسرعة وسهولة الاتصالات وامكانية ارسال الوثائق والمستندات بين الاطراف المتعددة مما يؤدي الى توفير الجهد والوقت والكلفة

ويعتمد التقاضي عن بعد وبشكل اساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من اهمها الانترنيت ويعتبر جهاز الحاسوب الوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي على ان يكون هذا الجهاز متصلا بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الارادة الكترونيا لكل من الطرفين المتقاضين وكذلك المتعاقدين في ذات اللحظة رغم انفصالهم مكانياً ويمكن ان نحدد اهم الخصائص الرئيسية التي يتميز بها النظام (7).

1. ترك النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني:

ان اهم ما يميز اجراءات التقاضي الالكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم الكترونيا دون استخدام الاوراق وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الانترنيت وهو خلق مجتمع المعاملات الالكترونية. (8).

لذلك نجد بان الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه مما يثير موضوع ادلة الاثبات الالكترونية واثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي عن بعد لكن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته او حفظه او نقله او استرجاعه

(7)محمد ، محمود مختار، 2021، مرجع سابق، نفس الاشارة السابقة.

(8)Marwan, M. A. (2020). Op cit.

وفق تقنيات متعددة له مميزات عديدة اهمها التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها الى الحد المعقول وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لأضابير وملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها .

وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لخزن الملفات في المحاكم واستخدامها في امور اخرى تغطي نشاطات المحكمة ، ومن الجدير بالذكر بان الوثائق والمستندات الالكترونية يمكن الوصول اليها والاطلاع عليها بسهولة واسرع مما هو علية في الملفات الورقية(9).

2. توصيل المستند أوالوثيقة الكترونياً :

تستخدم شبكة الانترنت في ارسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل الكترونيا ، اي ما يسمى بالتسليم المعنوي للوثائق مثل الكتب والابحاث والتقارير الالكترونية الى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية والطبية(10)

والمقصود بمصطلح(download)التنزيل عن بعد هو استقبال او تنزيل المحتوى عبر الانترنت الى الحاسوب الخاص للمستخدم و يسمى قانونا بالتسليم المعنوي ، حيث يمكن نقل المستندات والملفات دون مساعدة احد وهو عكس المصطلح المعروف بان المستندات الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي ، اما التقاضي الالكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني المعتمد قانوناً، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما ألقانونية والتوقيع اللإلكتروني هو الذي يضفي الحجية على تلك المستندات .

(9)Mohammed, M. (2021). Civil case management system: A comparative study between Emirati and French law, Al Fikr Al Shurti, 30(118), Sharjah Police General Headquarters, 271-225.

(10)Salem, H. A. (2022, October). Constitutional elements for achieving judicial security, Journal of Jurisprudence and Legal Research,)39(. 2853-2870

واليوم نجد تقنية المعلومات يُعول عليها في أغلب مجالات الحياة ، حيث جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة رغم بعد المسافات واختلاف التواقيت من خلال استخدام هذه التقنية سواء كانت كتابية او صوتية وكذلك مرئية كالأنترنت(11)

... لذلك نرى من الضروري أن تتجه أرادة الفقهاء ومن خلال إبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية وحث السلطات التشريعية على إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم هذه الخدمات و تضمن حماية امنها وتوثيقها وطرق التصديق عليها للتفاعل الحقيقي مع عصر تكنولوجيا المعلومات وهذا ما اتجهت له كثير من دول العالم ومنها الدول العربية من خلال الاعتراف بالسند والتوقيع الالكتروني.

3. اعتماد الوسائط الالكترونية والتعويل عليها:

من أهم خصائص التقاضي عن بعد هو اعتماد الوسائط الالكترونية في الخوض في إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الالكترونية ، حيث أن التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي التقليدي ولكنه يختلف فقط من حيث تنفيذ تلك الاجراءات ،وكونه يتم باستخدام وسائط الكترونية، وتلك الوسائط هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على المستندات الورقية لتحل محلها الكتابة الالكترونية(12).

ويعتبر الحاسوب او الهاتف الذكي المتصل بشبكة الاتصالات الدولية هوالوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي والقاضي والذي يتم بواسطته التعبير عن الإرادة الكترونياً حيث يمكن أن يكون معاونا للقضاء كما سبق ذكره في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والأخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم او سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم .

(11)Tolson, S. & Mahmud, S. (9/10/2013). The paperless trial, www.fenwickelliott.com. https://www.fenwickelliott.com/ research-insight/ annual-review/2013/paperless-trial (last accessed 26/8/2023).

(12)محمد ، محمود مختار، 2021، مرجع سابق، نفس الاشارة السابقة.

وهنا قد تثور مسؤولية مقدم خدمة الانترنيت عن عدم وصول الرسالة أو وصولها متأخرة أو وصولها في الموعد المحدد لكن يوجد فيها خطأ أو تحريف ، فنجد أن قانون الاتصالات المصري رقم 10 لسنة 2003 في مادته رقم (73) التي نصت على انه ((كل من قام اثناء تأدية وظيفته أو بسببها بإخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو امتنع عمداً عن إرسالها يعاقب بالحبس والغرامة)) (13).

4. اختصار الوقت وسرعة الإنجاز:

إن عملية تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنيت تحقق انجازاً سريعاً في تطبيقها بين طرفي التقاضي حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة وبذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وكذلك يؤدي عدم ذهابهم لمقر المحكمة إلى تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى.

الاطار التشريعي للعدالة الرقمية:

لا مجال للولوج الى عالم العدالة الإلكترونية دون بنية تحتية متينة تعزز هذه الآلية وترسيها على برٍّ آمن. فالتقاضي الإلكتروني يستوجب متطلبات فنية وتقنية غالبًا ما لا تكون متوافرة في المجتمعات النامية، وتلك التي في طور النمو، الأمر الذي يشكّل حاجزًا أمام تبنيها هذه الآلية .

فالعدالة الرقمية تتطلب تجهيز كافة المحاكم والمؤسسات القضائية بأجهزة الحاسوب الآلي والمعدات الحاسوبية وقواعد البيانات التي يتم تغذية النظام بها، فضلاً عن شبكة إنترنت ذات نوعية وسرعة عالية، ومثل هذه المتطلبات تحتم على الدولة تخصيص موارد مالية كبيرة وتوظيفها في هذا المجال.

ولعل العنصر الأهم والأكثر فعالية في هذا المجال، عنصر الموارد البشرية على اعتبار صلاحيته وكفاءته هو ما يحقق لهذا النظام انتظامه واضطراده، لذا يجب من إخضاع رجال القضاء والموظفين في المحاكم والمؤسسات القضائية لدورات تدريبية مكثفة في علوم الحاسوب

(13)محمد ، محمود مختار، 2021، مرجع سابق، نفس الاشارة السابقة.

وبرامج المعلومات وتجهيز مكاتبهم بأحدث التجهيزات التي ستتيح لهم تسجيل الدعاوى إلكترونيا ومتابعة سيرها (14)

كل هذه الخطوات قاصرة عن تحقيق الغاية المرجوّة، في غياب إطار تشريعي ينظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية ويحدد آلياتها عن طريق إقرار استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة فعلية وضمان تأمين تنقل بيانات الاتصالات في مجال العدالة والحرص على ضمان تكريس مبدأ المساواة في الوصول الى العدالة لأنّ بعض الفئات من المواطنين تفتقر الى الوسائل أو ليس لديها القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في علاقتها مع المحاكم، لذا من الواجب التنبه الى هذه العقبة عند سنّ التشريعات.

وتقضي الإشارة في هذا المجال، أن الهدف من إرساء هذه التشريعات لا يتمثل في استبدال التشريعات الحالية، إنما في ضمان المواءمة بين التشريعات السائدة وتلك الجديدة، بمعنى تحديث التشريعات بطريقة تراعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لجهة قواعد الإثبات، وسائل الحماية...)،فضلًا عن تحديد الجرائم التي من الممكن أن ترتكب بواسطتها والجزاءات التي تضمن امتثال المواطنين لأحكامها.

هذا الى جانب، السعي قدر الإمكان الى توفير بيئة آمنة، تحول دون قرصنة المعلومات وتحقق الثقة والفاعلية في نظام التقاضي الإلكتروني على اعتبار أن المحكمة تعمل عبر حسابات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكة داخلية وترتبط هذه الشبكة بالشبكة الالكترونية

كتلك المعمول بها في اكثر المنظومات حساسية في مصرف ليبيا المركزي .

ومن المعروف ان الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي إما التقاضي الالكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي

(14)عبيدات، (2010)، لورنس محمد عبيدات ، اثبات المحرر الالكتروني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،ص328.

التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتها ألقانونية والتوقيع للإلكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا المستند (15)

المبحث الثاني

متطلبات القضاء الالكتروني والثقة في تطبيقاته

يحتاج نظام التقاضي الإلكتروني الكثير من المتطلبات إذ يعتبر هذا التطور نقلة نوعية وثورة في عالم المعلوماتية التي اجتاحت مختلف المجالات، فبعد أن بدأت بعض الدول في تبني نظام التقاضي عن بعد، خطت دول أخرى خطوات متعثرة وبطيئة في هذا المجال خوفًا مما تحمله هذه التقنية الحديثة من عوائق وتحديات أو من متطلبات غالبًا ما تكون غير متوافرة في العديد من الدول (16)

المطلب الاول

دعائم القضاء الالكتروني الاجرائية والامنية

إن استخدام التوقيع الالكتروني في نظام التقاضي من شأنه أن يضمن درجة أعلى من المصداقية بحيث يعطي للأطراف المتعاقدة الأمان والاطمئنان، مما ينعكس إيجابا على المعاملات بينهما، بالنظر إلى الحجية القانونية التي يوفرها هذا التوقيع المستنِد إلى آلية لإنشائه، والمضمون بشهادة المصادقة الإلكترونية التي تبين صحته وسلامته وتؤكد حجيته القانونية.

ومن المعلوم ان استمرار نظام التقاضي لازال يرزح تحت وطأة بطء سير الاجراءات القضائية واعمال المحاكم مما يزيد من مقدار المعاناة التي يتحملها المحامون لا سيما لجهة حضور يومياً الى المحاكم لتسيير المعاملات وحضور الجلسات، مع ما ينجم عنها من ضغط واكتظاظ في المحاكم، الى أن برزت جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأسره وحتّمت

(15)بكر، 2013، عصمت عبد المجيد بكر، مجلة التشريع والقضاء، دار الكتب والوثائق ببغداد، ص43.

(16)Abdallah, J. (2018, November). Lecture on the subject of the electronic court, [Conference presentation]. The Third International Conference on Digital Transformation and Legal Knowledge, Lebanese University, Beiru

على الدول، حتى المترددة منها والنامية، إرساء قواعد التقاضي عن بعد حرصًا منها على حقوق المتقاضين(17).

وحيث ان نظام المحاكم الالكترونية بمزاياها عديدة أهمها زيادة فعالية وإنتاجية المحاكم من جهة، وتبسيط المعاملات والإجراءات من جهة أخرى، وغيرها من الفوائد ، إلا أنها لا تخلو من العقبات والتحديات التي لا بدّ من السعي لتذليلها. (18)

ونحن نرى أن نظام التقاضي الإلكتروني حتى يثبت جدواه وفاعليته وكذلك يكسب ثقة المتقاضين ويحوز حجية الشيء المضي به في النهاية فإنه يستلزم عدة متطلبات ودعائم من الضروري توافرها وهي :

1. بنية تحتية فعالة وعلى اعلا مستوى مثل خدمات الكهرباء.
2. شبكة إنترنت من النوع الممتاز دون انقطاع .
3. شبكة اتصالات محلية خاصة بالمؤسسات القضائية على درجة عالية من الأمان .
4. التدريب الجيد لرجال القضاء واعوانهم وموظفي المحاكم وكل ذي صلة .

وعند توفر هذه الدعائم وصدور التشريعات المعتمدة والحامية لهذا النظام ستتولد الثقة لدى الاشخاص الطبيعيين والإعتباريين على حد السواء في التقاضي الالكتروني الذي سيوفر المال والوقت وسيكون لما يصدر عن القضاء الالكتروني من احكام حجية الامر المقضي حسب التشريعات المأمولة إسوةً ببعض الدول التى خاضت في هذا المجال .

(17)الأسدي، (2013)، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون بجامعة بابل،ص54.

(18)الاعرجي، (2012)، فاروق محمد صادق الاعرجي ، المحكمة الجنائية الاولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الاساسي ، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت.،ص77.

المطلب الثاني

إنخراط بعض الدول العربية في تطبيق القضاء الالكتروني

شهدت مصر خطوات على أصعدة مختلفة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبالأخص التحول الرقمي لهذه المنظومة، باعتبار أن رقمنة إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام من العوامل الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 وكذلك دخلت ضمن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية المصري (19)

وبين الحين والآخر تكشف وزارة العدل عن مشروعات جديدة في هذا المجال بالتعاون الفني والتقني مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون القضائي والإداري مع الجهات والهيئات القضائية المختلفة، كما تم تدشين مشروعات رقمنة أخرى صغيرة خلال السنوات الثلاث الماضية بين بعض الجهات والهيئات القضائية وبين وزارة الاتصالات، ومن المرجو أن تتكامل جميع هذه المشروعات في منظومة تقاض واحدة مرقمنة تضمن العدالة الناجزة ودقة العمل والأداء.

ففي ديسمبر الماضي أعلنت وزارة العدل إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" وذكر وزير العدل عمر مروان خلال احتفالية الإطلاق أن المشروع نواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يمكّن المشروع المحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد رسومها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام 2019 بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم 146 لسنة 2019.

وفي أكتوبر 2020 دشنت وزارة العدل مشروعا لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بآلية "الفيديوكونفرانس" والتي تمكن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم في

(19)محمد ، زيدان، 2021، التقاضي الالكتروني آلية اجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة ، جائحة كورونا أنموذجا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 58،ص79.

محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت الوزارة في مارس 2021 أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعا بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد.

كذلك محاكم دبي أنهت استعداداتها التقنية كافة للمباشرة بتطبيق الملف الإلكتروني فور إقرار التعديلات الجديدة المنتظرة على قانون الإجراءات المدنية الاتحادي، وذلك في جميع مراحل عملية التقاضي بمختلف القضايا التي تنظرها دوائرها المختلفة .

ولغرض تطبيق اجراءات التقاضي عن بعد ، لا بد من وجود محكمة تعمل بوسائل الكترونية يباشر من خلالها مجموعة من القضاة نظر الدعاوى والفصل بها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية بتلك الوسائل باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الاجراءات القضائية من خلالها اي بمعنى برمجة الدعوى الالكترونية أو حوسبة الدعوى، لتكتمل منظومة هذا النظام(20)

إن مصطلح المحكمة الالكترونية قد يبدو حديث نسبياً، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية وبعض المراكز، كالمركز القانوني لتكنولوجيا المحاكم الذي جهز قاعة المحكمة (الكورت روم 21)، والتي تم زيارتها من قبل عدد كبير من القضاة والمحامين من مختلف الدول وعلقوا قائلين بأن البرامج التي تم استخدامها في هذه القاعة قد وفرت ثلث الوقت الذي يستخدم في إجراء مرافعة تقليدية، وآخرون قالو ان نصف الوقت تم توفيره عند استخدام تكنولوجيا قاعات المحاكم

وفي الواقع الإحصائيات التي تم إجراؤها (مؤخراً) من قبل المركز القضائي الفدرالي الامريكي تشير الى أن حوالي 25 في المائة من المحاكم في الولايات المتحدة الامريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية في هذا الصدد، والمسؤول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، يتم تعيينه من قبل المحكمة لهذا الغرض، وهذا الشخص مسؤول عن الاشراف والصيانة وتشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية

(20)الخطيب، 2024

لذلك فإن التطبيق الفعلي لهذا النمط من المحاكمات بوسائل الكترونية مازال في بداياته الاولى وخصوصاً في بعض الدول العربية منها مصر، والاردن والسعودية ودبي وسوف نبين تفاصيل ذلك لاحقاً وقد ورد تعريف المحكمة الالكترونية في كتاب التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية للمؤلف حازم الشرعة هي عبارة عين حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارته على الشبكة، تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الاحكام بما يمثل تواصلاً دائماً مع جمهور المواطنين والمحامين(21)

كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة المتقاضيين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات، بل وحتى حضور الجلسات حضوراً الكترونياً – وقرارات الاحكام بكل يسر وسهولة.

(21)الخطيب، 2024

الخاتمة والنتائج:

بعد ان انتهينا من البحث والتحليل حول الموضوع المتعلق ب(تكنولوجيا إجراءات التقاضي وثقة المتقاضين في تطبيقها)، فقد توصلنا الى عدد من النتائج التالية:

اولا: اهم النتائج :

1. يساعد التقاضي الالكتروني على تحسين سرعة العمل في نظام العدالة، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لتسريع اجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، ويقلل التكاليف ويوفر الوقت، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة العمل وتقليل الاجراءات الورقية والمتعلقة بالإجراءات الإدارية.
2. عدم تفاعل التشريعات النافذة مع التشريعات الحديثة العالمية والقوانين النموذجية التي صدرت عن الامم المتحدة وخاصة التشريعات الارشادية المتعلقة باستخدام الوسائل الالكترونية في المعاملات المدنية والتجارية ، كالقانون النموذجي للتجارة الالكترونية ، وكذلك استخدامها في حل المنازعات كقواعد التحكيم الالكتروني، وضرورة مواكبة تلك التغييرات التشريعية على المستويين الوطني والدولي .
3. يعتبر التقدم العلمي والتقني لكل مرافق الحياة المختلفة ، هو الطابع المميز للعصر الحديث ، وهو عنوان تقدم الدول ورقيها ، فلابد من تطور العمل القضائي وتوصيل العدالة للمتقاضين بأيسر السبل وأسرعها ، من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت واقعاً يجب التعامل معه ، وعدم تجاهلها او غض الطرف عنها .
4. ساعد انتشار العمل بالحاسوب والهواتف الذكية في كل مجالات الحياة ، كثيراً من مشرعي الدول الى مسايرة هذا الانتشار والتقدم التقني بجانب تطور شبكة الاتصالات الدولية المتمثلة بالأنترنت ، الى محاولة ادخال العمل به في مجال القانون ومنها امريكا وسنغافورا وانكلترا واستراليا ، وعلى مستوى الدول العربية الامارات ومصر والاردن والكويت والسعودية التي اتجهت فعلاً الى تطبيق نظام المحكمة الالكترونية للاستفادة من التقنية الحديثة

5. يمكن تطبيق اجراءات التقاضي عبر الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري الذي يعمل في ساحة القضاء ، لتسهيل وتبسيط وتسريع تلك الاجراءات لتحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل وجود حماية تشريعية لتلك الاجراءات تتوافق مع القواعد والمبادئ العامة التي حددها قانون المرافعات ، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية .
6. يمكن تطوير تطويع القواعد العامة المختصة بتطبيق اجراءات التقاضي التقليدي ، للعمل بنظام جديد اطلقنا عليه (التقاضي عن بعد) او التقاضي الالكتروني كما اطلقت عليه بعض التشريعات الاجنبية والعربية ، ويعتبر هذا النظام نقلة نوعية للعملية القضائية برمتها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ما يحتاج منها الى تدخل تشريعي بتعديلها للعمل وفق هذا النظام .
7. ان اتباع نظام التبليغ او الاعلان الالكتروني لأوراق المرافعات يؤدي الى تفادي فوات المواعيد الاجرائية وكذلك يؤدي الى توفير الوقت لان الاجراء الذي كان يقوم به المبلغ والوقت الذي يستغرقه في عملية التبليغ او الاعلان قد اصبح بهذه الالية الحديثة يمكن انجازه بمجرد ضغطة على الحاسوب عبر شبكة الاتصالات .
8. يساعد هذا النظام القاضي على التأكد من المحامي المعلوماتي فيما اذا كانت عضويته مقيدة في جدول نقابة المحامين من عدمها عن طريق الربط الشبكي بين المحكمة الالكترونية ونقابة المحامين .
9. إن وجود نظام رفع الدعوى عن بعد ومحكمة مميكنة تعمل على تطبيق اجراءات التقاضي وفق معطيات العصر الحديث من تكنولوجيا المعلومات يؤدي الى مواكبة التطورات التي تحدث على المستوى الدولي والعربي.
10. يواجه النظام القضائي في الدول العربية موانع عديدة تعترض مسيرته الاجرائية اهمها البطء في فصل المنازعات ، وتراكم القضايا ، وتعقيد عملية تنفيذ الأحكام ، ويرجع ذلك للعديد من العوامل منها قلة القضاة والمعالجة الجزئية في التعديلات التشريعية وليس المعالجة الشمولية للتشريع المراد تعديله وتطويره لمواكبة التشريعات الاخرى .

ثانيا: التوصيات :

1. نوصي المشرع الليبي بضرورة السعي لإستصدار التشريعات المنظمة للتقاضي الالكتروني والحامية والمؤمِنة له لما لهذا القضاء من مزايا اهمها السرعة في الفصل والتكلفة القليلة .
2. يجب تطوير القدرات والتأهيل ورفع كفاءة رجال القضاء ومأموري الضبط القضائي ، للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بفعالية في العمل القانوني .
3. نوصي بتحسين الوصول الى المعلومات والتوثيق القانوني عن طريق شبكة معلومات فعالة وآمنة مما يقلل من الحاجة الى الذهاب للمحاكم الفعلية
4. نوصي باستخدام البرمجيات القانونية لتسريع اجراءات التقاضي وتحسين دقة القرارات القضائية، كما أنها تحسن الكفاءة العامة للنظام القضائي
5. إنشاء منصات إلكترونية لتقديم الطلبات والشكاوى والاجراءات القانونية، مما يوفر الوقت والجهد ويحسن الكفاءة.
6. من الضروري تعاون وزارة العدل مع نظيراتها في الدول التي سبقتنا بتطوير نظامها القضائي باعتماد تكنولوجيا المعلومات ، وتطبيق اجراءات التقاضي عن بعد ، والاخذ بالخبرات المطبقة بما يتفق مع القانون الليبي وتطوير بعض احكامه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكتب:

1. ممدوح، 2008، خالد ممدوح، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي
2. الترساوي ، 2023، محمد عصام الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية القاهره 2013 .
3. عبيدات، (2010)، لورنس محمد عبيدات ، اثبات المحرر الالكتروني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .
4. بكر، 2013، عصمت عبد المجيد بكر، مجلة التشريع والقضاء، دار الكتب والوثائق ببغداد.
5. الاعرجي، (2012)، فاروق محمد صادق الاعرجي ، المحكمة الجنائية الاولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الاساسي ، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت.
6. هندي، أحمد ، 2014، التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

البحوث في مجلة علمية:

1. محمد ، زيدان، 2021، التقاضي الالكتروني آلية اجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة ، جائحة كورونا أنموذجا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 58.
2. الأسدي، (2013)، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون بجامعة بابل.
3. الخطيب،(2024)، عبدالله ، تجربة نظام ادارة الدعوي الالكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة ومدى مراعاته لضمانات التقاضي الاساسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 38، السنة 2024.
4. محمد ، (2022)، محمد فوزي ابراهيم ، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الانسانية، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة 2022.

5. مندييل ، اسعد فاضل، 2014 ، التقاضي عن بعد أية ضمانات للمحاكمات العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائط الالكترونية في الاجراءات القضائية ن جامعة محمد الخامس ، مجلة منازعات الاعمال، العدد 59.

6. محمد ، محمود مختار، 2021، نظام ادارة الدعوي المدنية، دراسة مقارنة بين القانون الاماراتي والفرنسي، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، العدد 30

ثالثا- المراجع باللغة الاجنبية:

1. Tolson, S. & Mahmud, S. (9/10/2013). The paperless trial, www.fenwickelliott.com. https://www.fenwickelliott.com/ research-insight/ annual-review/2013/paperless-trial (last accessed 26/8/2023).
2. Salem, H. A. (2022, October). Constitutional elements for achieving judicial security, Journal of Jurisprudence and Legal Research,)39(. 2853-2870.
3. Mohammed, M. (2021). Civil case management system: A comparative study between Emirati and French law, Al Fikr Al Shurti, 30(118), Sharjah Police General Headquarters, 271-225.
4. Marwan, M. A. (2020). Remote litigation: Any guarantees for fair trials in light of the draft law on electronic media in judicial procedures, Journal of Business Disputes. 59, 151-162.
5. Abdallah, J. (2018, November). Lecture on the subject of the electronic court, [Conference presentation]. The Third International Conference on Digital Transformation and Legal Knowledge, Lebanese University, Beirut.